دور النصوص القانونية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية

The Role of Legal Texts in Enhancing the Social Responsibility of Iraqi Media

أحمد عبد الواحد كاظم أ.د . ليث بدر يوسف

Ahmed Abdul Wahid Kadhim Prof Dr.Layth Bader Yousif

كلّيّة الإعلام – جامعة بغداد / بغداد/العراق

College of Media - University of Baghdad / Baghdad / Iraq

ahmedali898ab@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور الإيجابي للنصوص التشريعية على كفاءة وسائل الإعلام في تأدية مسؤوليتها الاجتماعية، وبيان التأثيرات السلبية للنصوص التشريعية على التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية، وتحديد درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية وفق تقديرات الإعلاميين العراقيين، وبيان الصعوبات التشريعية التي تحد من إمكانية وسائل الإعلام العراقية في التزام مسؤولياتها الاجتماعية، وذلك من خلال الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح بالعينات من خلال عينة عشوائية من الإعلاميين العراقيين قوامها (١٢٠) إعلاميًا، وتوصلت الدراسة إلى: أن النصوص التشريعية تترك تأثيرات إيجابية على عمل المؤسسات الإعلامية العراقية وفق تقديرات الإعلاميين العراقيين، وأن تأطير العمل الإعلامي بإطار قانوني يمثل الدور الإيجابي للنصوص التشريعية الناظمة لعمل الإعلام الأكثر تقديرًا من قبل الإعلاميين العراقيين

الكلمات المفتاحية: النصوص التشريعية– المسؤولية الاجتماعية– درجة الالتزام– وسائل الإعلام العراقية

Abstract

The study aimed to clarify the positive role of legislative texts on the efficiency of the media in carrying out its social responsibility, and to show the negative effects of legislative texts on the commitment of the Iraqi media to its social responsibilities, and to determine the degree of commitment of the Iraqi media to its social responsibilities according to the Iraqi media professionals' estimation, and to show the legislative difficulties that limit the ability of the Iraqi media to commit to its social responsibilities. The present study adopted the descriptive analytical approach by using the sample survey method through a random sample of Iraqi media professionals consisting of (120) media professionals. The study concluded that: Legislative texts leave positive effects on the work of Iraqi media institutions according to the estimates of Iraqi media professionals, and that framing media work with a legal framework represents the positive role of legislative texts regulating the work of the media most appreciated by Iraqi media professionals

Keywords: Legislative texts - social responsibility - degree of commitment - Iraqi media

المقدمة

تعد القوانين والنصوص التشريعية بمثابة الناظم الفعلي للحياة العامة بأي مجتمع من المجتمعات، فهي التي تبلور الحقوق والواجبات، وتعطي المميزات والصلاحيات، كل وفق وضعه القانوني ومدى تطابق النص التشريعي عليه، كما تعد هذه النصوص معيار التعاملات الفردية بين المواطنين، والأساس الذي تتحدد من خلاله علاقة المواطن بالدولة وما عليه من التزامات.

كما تمثل النصوص القانونية معيار الحكم على متانة المجتمع وسويته الحضارية والقانونية حيث ينظر إلى المجتمعات المتحضرة بدرجة وضوح قوانينها وقدرتها على مواكبة التطورات الحضارية والاجتماعية التي تجري في محيطها، ومن خلال سوية شمول هذه القوانين وعدالتها والتزام المواطنين بها.

ينظر إلى وسائل الإعلام في العصر الحالي بكونها أدوات ووسائل تأثير اجتماعي، حيث بات يعول عليها في إحداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة على مستوى الوعي والدراسة لدى الجمهور، كما يتم توظيفها في تعديل السلوكيات والمظاهر الاجتماعية غير المتوافقة مع النظام الاجتماعي الذي تقره الأعراف والضوابط الاجتماعية والنصوص القانونية، وذلك لما لها من إمكانية في إقناع الجمهور وإيصال الرسائل التوعوية لهم بطرق مختلفة تتوافق مع الفروق الفردية فيما بينهم.

ومن خلال تتبع الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع لا بد من التعرض لتأثيرات التشريعات القانونية على قدرة هذه الوسائل على الاطلاع بمسؤولياتها نحو المجتمع سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية.

أهمية البحث

- الجدل الكبير الدائر بنحو عام بين الحرية الإعلامية والضوابط القانونية والتشريعية، وهو ما يعتبر العديد من الإعلاميين بمثابة تقييد للحرية الإعلامية.
- أهمية النصوص القانونية كونها الإطار التشريعي الذي يحدد الممارسات الاجتماعية ويضبطها بصورة تنسجم مع القوانين النافذة والأعراف التشريعية التي تنظم الحياة العامة.
- أهمية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام كون هذه الوسائل إحدى أدوات التأثير المجتمعي، وكون المأمول اجتماعياً أن تؤدي هذه الوسائل دورها في التوعية والضبط والتوجيه المجتمعي.
- قد يساعد البحث الحالي على توضيح الحدود الفاصلة بين تفسير النصوص القانونية وإمكانية ممارسة وسائل الإعلام دورها الاجتماعي بصورة مناسبة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على الممارسة الإعلامية بنحو عام.

أهداف البحث

- توضيح الدور الإيجابي للنصوص التشريعية على كفاءة وسائل الإعلام في تأدية مسؤوليتها الاجتماعية.
- بيان التأثيرات السلبية للنصوص التشريعية على التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية
- تحديد درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية وفق تقديرات الإعلاميين العراقيين.
- بيان الصعوبات التشريعية التي تحد من إمكانية وسائل الإعلام العراقية في التزام مسؤولياتها الاجتماعية.

إشكالية البحث

تمارس التشريعات القانونية أدوارا أساسية في تنظيم النشاط الإنساني وتوجيهه وضبطه، فهي بمثابة خط الردع الأول لمواجهة الانحرافات القانونية والاجتماعية، ومن خلالها يتم تنظيم وتوضيح الحقوق والواجبات، سواء الشخصية منها ام العامة، إلا أن غموض هذه التشريعات وخضوعها للتأويلات والتفسيرات المتعددة من الممكن أن يحولها إلى عامل سلبي في المجتمع.

وتلتزم وسائل الإعلام وفق ما أفرزه دورها بجملة من المسؤوليات الاجتماعية التي تسعى لضمانها والإيفاء بها تجاه المجتمع وأفراده، إلا أنه خلال عمل الإعلام من الممكن أن يكون دور النصوص التشريعية داعما ومؤيدا لتحقيق

هذه المسؤولية، بينما في أحيان أخرى من الممكن ان يكون معيقا لها، ومن هنا تتحدد إشكالية الدراسة الحالية في تحليل العلاقة بين النصوص التشريعية وأداء الإعلام العراقي لمسؤوليته الاجتماعية عبر الإجابة عن التساؤل:

ما طبيعة العلاقة بين النصوص التشريعية والتزام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام العراقية؟

ويتفرع عنه التساؤلات:

١. ما الدور الإيجابي للنصوص التشريعية على كفاءة وسائل الإعلام في تأدية مسؤوليتها الاجتماعية؟
٢. كيف تؤثر النصوص التشريعية سلباً على التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية؟
٣. إلى أي درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية وفق تقديرات الإعلاميين العراقيين؟
٤. ما الصعوبات التشريعية التي تحد من إمكانية وسائل الإعلام العراقية في التزام مسؤولياتها الاجتماعية؟

نظرية البحث

يستند البحث الحالي إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، وتنطلق من أن وسائل الإعلام هي جزء من مؤسسات المجتمع، وتمارس من خلال تكوينها وبنيتها الوظيفية أدواراً متعددة في المجتمع؛ ومنها الدور الإشهاري والإخباري والتوعوي وغيرها، وأن أساس عمل هذه الوسائل يرتبط بما هو منوط بها من مسؤوليات تجاه المجتمع الذي تعمل ضمنه (جوني، ٢٠١٣، صفحة ٣١)

كما يجد أصحاب هذه النظرية أن تخلف وسائل الإعلام عن أداء ما هو مطلوب منها اجتماعيا يمثل قصورًا في عملها، وسببًا من أسباب فشلها وابتعاد الجمهور عنها (صبحي، ٢٠١٦، صفحة ١٣٥)

وتم الاستفادة من النظرية خلال الدراسة عبر تحليل ما يترتب عن النصوص القانونية التي تشرع حرية عمل الإعلام من انعكاسات على قدرة وسائل الإعلام العراقية على القيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع العراقي وفق تقديرات الإعلاميين العراقيين، وتحديد درجة التزام هذه الوسائل بمسؤولياتها جراء التقيد بالنصوص التشريعية والأنظمة.

مصطلحات الدراسة

النصوص التشريعية

هي الضوابط القانونية الناظمة للشأن العام بمختلف اوجهه وتداخلاته، والتي تحدد الأفعال القانونية من غير القانونية (محمد، ٢٠٢٠، صفحة ٣٣)

وتعرف على أنها الناظم الدستوري والقانوني المحدد للحقوق والواجبات والمسؤوليات ومن خلالها يتحدد الفعل الصحيح من غير المقبول قانونيا (دراجي، ٢٠١٦، صفحة ١١)

المسؤولية الاجتماعية

وهي عبارة عن إقرارَ الشخص بما قام به من أعمال، وخضوعه لتحمُّل نتائج أعماله. ويعرِّفها معجم العلوم الاجتماعيَّة بأنَّها ارتباط الحقوق بالواجبات، وارتباط إشباع الحاجات وحل المشكلات بمستوى مشاركة أفراد المجتمع لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم بالاعتماد على أنفسهم (بدوي، ٢٠٠٩، صفحة ٩١)

وسائل الإعلام

وهي الوسائل التي تهدف إلى تزويد الناس بالأخبار والمعلومات السليمة والثابتة والتي تساعد على تكوين رأي عام حقيقي يعبر عن اتجاهاتهم وميولهم تعبيرا موضوعياً (محمدالدليمي، ٢٠١٢، صفحة ٥٠)

وهي أيضا جميع الأدوات التي تستعمل في صناعة الإعلام وإيصال المعلومات إلى الناس بدءا من ورق الصحيفة وانتهاء بالحاسبات الآلية والأقمار الاصطناعية (حجاب، ٢٠٠٨، صفحة ٣٤٩)

الدراسات السابقة

أجرى العاطي (العاطي، ٢٠٢٢) دراسة هدفت لتحديد التأثيرات الناجمة عن تطبيق قانون الإعلام الجزائر بصيغته الجديدة على الممارسة الصحفية لوسائل الإعلام الجزائرية، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق استبيان على عينة من الصحفيين الجزائريين قوامها (١٨٥) صحفيا تم تحديدهم بالطريقة العشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أن القانون المعتمد في تنظيم العمل الصحفي الجزائري لا تلبي طموحات الصحفيين في مجال الحرية الإعلامية.

فيما دراسة العزاوي (العزاوي، ٢٠١٩)، وهدف إلى توصيف المسؤولية القانونية للعمل الصحفي العراقي، ودراسة الخصائص التي تميزها، واستعراض مواضع القوة والضعف، والكشف عن مدى ملائمة القوانين العراقية للتطورات التي عاصرها العراق بعد سنة ٢٠٠٣م. استخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي، وانتهت إلى أن وجود

المسؤولية القانونية أمر لا مفر منه منعًا للفوضى والانفلات الصحفي والإعلامي، ولتكون الصحافة الحرة أداة بناء للفرد والمجتمع لا معول هدم وتعكير السلام الداخلي.

أما دراسة خيبراني (خيبراني، ٢٠١٨) فهدفت إلى تحديد المعيقات التي تحول دون التزام وسائل الإعلام المصرية بمسؤولياتها نحو المجتمع المصري واقتراح آليات لضمان تفعيل الدور الاجتماعي لهذه الوسائل، وذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي عبر عينة من الإعلاميين المصريين بلغت (٣٠٠) مبحوث، وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين والتشريعات تمثل أحد المعيقات التي تعوق عمل وسائل الإعلام المصرية بصورة عامة

أما دراسة (Kevora, 2018) فهدفت إلى تحديد أسباب فشل وسائل الإعلام في العالم الثالث عن القيام بواجباتها نحو المجتمع، وذلك من خلال المنهج النقدي عبر استقراء الدراسات السابقة والتقارير الدولية الخاصة بحقوق الصحفيين، وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين المعارضة لحرية الصحافة من أهم عقبات تطوير عمل الصحافة في دول العالم الثالث.

الإطار النظري

أولًا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تظهر الأدبيات أن هذه النظرية نشأت في العصر الحديث في الغرب والشرق، ففي الغرب نشأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأبحاث النفسية والاجتماعية، التي ظهرت في المجتمعات الصناعية في منتصف القرن العشرين، ذلك لأن تلك المجتمعات الصناعية بمشروعاتها الصناعية ألغت فردية الفرد، وأهملته إنسانيًا ونفسيًا واجتماعيًا، وصبت كل اهتمامها على الربح والمكسب، على حساب الجوانب النفسية للعاملين وقيمتهم الإنسانية وحريتهم الفردية وصحتهم النفسية، ثم نهض الباحثون في الدراسات الاجتماعية والنفسية يوجهون نقدهم لتلك الأحوال التي تعامل الإنسان كأي آلة من آلات الإنتاج. (التيه، ٢٠١٣، صفحة ٤٧)

وفي المجتمعات العربية نشأت نظرية المسؤولية الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، وانطلقت من أركان اجتماعية لابد للفرد أن يتبعها، وهي: المشاركة، الفهم، والاهتمام، والإتقان، والإرشاد (بافليك، أبو السعد، و خماش، ٢٠٢١، صفحة ٩)، وهذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية للفرد العربي تتطلب منه أن يشارك في بناء مجتمعه، عن فهم واهتمام، وليس عن عشوائية وجهل، ليتمكن من إتقان عمله، وليرشد إخوانه في الوطن إلى هذه المبادئ الاجتماعية، التي تسهم في رقي المجتمعات وتقدمها وتحضرها، انطلاقًا من المفاهيم الدينية والقيم الأخلاقية التي تربى عليها الإنسان العربي (عثمان، ٢٠١٠، صفحة ١٠٧)

فهناك نظرية تعتمد نهجا مستقلا ووسطا بين النظرية الشمولية والنظرية الموضوعية، وتؤمن هذه النظرية بأن العمل الإعلامي لابد أن يخضع إلى سياسة واضحة محددة وتكون خططه في ضوء ذلك مدروسة وهادفة وتنسجم مع التوجه الذي ترسمه البلدان المعنية بهذه النظرية، ومعظم بلدان الدول النامية وغيرها تنهج حاليا هذا التوجه وحتى عدد من البلدان الأوربية، والمتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية هي التي تحدد في الضرورة نوع النهج التخطيطي الذي يمكن أن تعتمده هذه الدولة أو تلك (يوسف و الحداد، ٢٠١٧، صفحة ٣٢).

النصوص القانونية العراقية الناظمة للعمل الإعلامي

١. قانون حرية الصحافة رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١: يضمن هذا القانون حرية الصحافة وحق الوصول إلى المعلومات، ولكن يفرض أيضًا بعض القيود مثل عدم نشر المعلومات التي تهدد الأمن القومي أو السلامة العامة (الشرع، ٢٠١٣، صفحة ٨٤)
٢. قانون مجلس النقابات المهنية رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٥: ينظم هذا القانون ممارسة المهن الصحفية ويفرض بعض القيود على الصحافيين مثل الالتزام بأخلاقيات المهنة وتجنب النشر الذي يؤدي إلى التحريض أو الفتنة (شريف، ١٩٩٩، صفحة ١٨)
٣. قانون الجرائم المعلوماتية رقم ١١١ لسنة ٢٠١١: ينظم هذا القانون استخدام الحواسيب وشبكات الإنترنت ويفرض عقوبات على تحريض الكراهية أو نشر المعلومات الكاذبة عبر الإنترنت، وهذا يمكن أن يشمل أيضًا النشاط الصحفي عبر الإنترنت (حمودي و الدبيسي، ٢٠٢١، صفحة ٤٤)
٤. قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٢: يحظر هذا القانون نشر أو تداول المعلومات التي قد تعرض الأمن القومي أو سمعة الدولة للخطر، وهو يمكن أيضًا من مساءلة الصحافيين الذين ينشرون مثل هذه المعلومات (البياتى، ٢٠١٧، صفحة ٨١)
٥. قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٢: ينص هذا القانون على عقوبات صارمة ضد أي نشاط يمكن أن يعتبر تهديدًا للأمن القومي أو يسيء لسمعة الدولة، وقد يتم تطبيق هذا القانون على الصحفيين الذين يقومون بنشر معلومات تعد مسيئة للسلطات (هجيج و الحسيني، ٢٠١٨، صفحة ١٥١)
٦. قانون الجرائم المعلوماتية رقم ١١١ لسنة ٢٠١١: ينص هذا القانون على عقوبات لمن يقوم بنشر معلومات زائفة أو مضللة عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن أن يستخدم ضد الصحفيين الذين ينتهكون هذه القوانين (حرب، ٢٠١١، صفحة ١٠٢).
٧. قانون حق الرد رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٣: يتيح هذا القانون للأفراد والمؤسسات الحق في الرد على المقالات أو التقارير التي تنشرها وسائل الإعلام، وهذا يمكن أن يضع الصحفيين تحت ضغط قانوني لتقديم تقارير دقيقة

وموضوعية ونرى أن هذه القوانين تمثل القيود الرئيسية التي تطبق على حرية الصحافة في العراق (الشمري، ٢٠١٥، صفحة ٨٠)

ومن أنواع العقوبات التي تنص عليها القوانين العراقية والتي تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحرية العمل الإعلامي ودوره في ممارسة مسؤولياته تجاه المجتمع العراقي ورد في المادة (٢٣٦): يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مئتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية: **ثانيًا:** أخبارًا بشأن التحقيقات أو الإجراءات في دعاوى النسب أو الزوجية أو الطلاق أو الهجر أو التفريق أو الزنا. **خامسًا:** نشر أسماء أو صور المجني عليهم في جرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض وأسماء أو صور المتهمين الأحداث (الهموندي، ٢٠١٩، صفحة ٤١٦)"

أما من نشر صورًا أو أخبارًا أو تعليقات تمس أسرار خصوصيات حياة الناس وتضرهم، ولو كانت صحيحة، فإنه يعاقب بالحبس بما لا يزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن (١٠٠) دينار، أو بالعقوبتين (الموسوي و السالم، ٢٠١٦، صفحة ١٦٩)، بنص المادة (٤٣٨)، الذي ورد كما يلي: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. أولًا: من نشر بإحدى طرق العلانية أخبارًا أو صورًا أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إليهم. ثانيًا: من اطلع من غير الذين ذكروا في المادة ٣٢٨ على رسالة أو برقية أو مكالمة تلفونية فأفشاها لغير من وُجِّهَت إليه إذا كان من شأن ذلك إلحاق ضرر بأحد (البدراني و المولى، ٢٠٢١، صفحة ٤٣٩)

ومن خلال ما سبق نتبين أن التشريعات العراقية تفرض عقوبات مشددة على المرتكبات الجرمية التي تمس الحريات الفردية وغيرها من الأعمال التي من الممكن أن تقع في إطار عمل الإعلام العراقي.

الإطار المنهجي

منهج الدراسة

اعتمدنا خلال الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظواهر العلمية والبحثية وصفا دقيقا متعمقا يبين جميع العناصر والمكونات المتداخلة فيها، وتحليل ما ينشأ بين هذه العناصر من روابط وعلاقات، وهو ما يوصل إلى نتائج قابلة للتعميم على بقية الظواهر المشابهة للظاهرة المدروسة.

ومن خلال اعتماد هذا المنهج تم اتباع أسلوب المسح بالعينات من خلال سحب عينة عشوائية من الصحفيين العراقيين لتكون ممثلة إحصائيا عن المجتمع الخاص بالبحث.

مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الإعلاميين العراقيين الذين يمارسون المهنة بنحو فعلي، سواء في وسائل الإعلام المكتوب أو المسموع أو المرئي أو وسائل الإعلام الجديد، ونظرة لصعوبة حصر كافة مكونات المجتمع تم اعتماد أسلوب العينات عبر عينة من الصحفيين والإعلاميين قوامها (١٢٠) إعلاميًا تم سحبهم بالطريقة العشوائية، إضافة إلى عينة استطلاعية من (٢٠) إعلاميا تم اعتمادها لبيان صدق أدوات الدراسة وثباتها.

جدول (١) توزع العينة وفق المتغيرات

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٥١	٤٢.٥
	أنثى	٦٩	٥٧.٥
العمر	أقل من ٢٥	١٦	١٣.٣٣
	٢٥-٣٠	٤٩	٤٠.٨٣
	أكثر من ٣٠	٥٥	٤٥.٨٣
الخبرة	أقل من سنة	١٧	١٤.١٧
	١-٥	٢٩	٢٤.١٧
	٥-١٠	٣٤	٢٨.٣٤
	أكثر من ١٠	٤٠	٣٣.٣٤
المجموع		١٢٠	١٠٠

أدوات الدراسة

تم اختيار الاستبانة لتمثل أداة الدراسة الحالية وجرى تصميم استبانة من (٢٠) عبارة موزعة على أربع مجالات (الأدوار الإيجابية- التأثيرات السلبية- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية- الصعوبات التشريعية)، بحيث بلغ عدد العبارات لكل مجال (٥) عبارات

تم عرض الاستبانة على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية من كليات الإعلام في الجامعات العراقية، واعتماد التعديلات التي اقترحها المحكمين، ثم إعادة عرضها عليهم للمرة الثانية للتأكد من القيام بكافة التعديلات المطلوبة وتقدير الصدق الظاهري، وبينت التعقيبات أن الاستبانة مناسبة لغرض الدراسة، أي أنها تتسم بالصدق الظاهري المطلوب.

كما تم حساب الصدق وفق أسلوب الصدق البنائي وفق الجدول

الجدول (٢) معاملات الارتباط للصدق البنائي

م	معمل الارتباط	م	معمل الارتباط	م	معمل الارتباط	م	معمل الارتباط
١	**٠,٧٧٢	٦	**٠,٧٥٩	١١	**٠,٧١٣	١٦	**٠,٧٢٨
٢	**٠,٧١٩	٧	**٠,٧٧٨	١٢	**٠,٧٢٩	١٧	**٠,٧٠٠
٣	**٠,٧٠٠	٨	**٠,٧٣١	١٣	**٠,٧١٩	١٨	**٠,٧٤٢
٤	**٠,٨٤٩	٩	**٠,٧٧٨	١٤	**٠,٧٥١	١٩	**٠,٧٣٤
٥	**٠,٧٤٣	١٠	**٠,٨٨٢	١٥	**٠,٧٥١	٢٠	**٠,٧٣٣

يتبين من خلال الجدول أن قيم معاملات الارتباط لقياس الصدق البنائي جميعها دالة إحصائياً عند الافتراضي (٠.٠٥) وبذلك تكون الاستبانة على درجة من الصدق البنائي المقبول إحصائيًا.

كما جرى حساب الثبات من خلال تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية، ثم إعادة تطبيقها عليهم للمرة الثانية وحساب قيمة الثبات بالإعادة وفق الجدول

جدول (٣) قيم الثبات بالإعادة

المجال	قيمة الثبات
الأدوار الإيجابية	٠,٨١
التأثيرات السلبية	٠,٨١
الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية	٠,٧٩
الصعوبات التشريعية	
الكلي	٠,٨٠

يظهر من الجدول أن قيم معاملات الثبات لمجالات الاستبانة جميعها أكبر من (٠.٦٠) وهو ما يشير إلى أن الاستبانة تتسم بالثبات.

وتم اعتماد مقياس ليكار الثلاثي (موافق- محايد- غير موافق) للاستجابة عن عبارات الاستبانة والدرجات (أقل من ١.٦٦- من ١.٦٦ وأقل من ٢.٣٢- أكبر من ٢.٣٢) تقابل التقديرات (مرتفعة- متوسطة- منخفضة) على التوالي.

تحليل البيانات

المعطيات الخاصة بالسؤال الأول: ما الدور الإيجابي للنصوص التشريعية على كفاءة وسائل الإعلام في تأدية مسؤوليتها الاجتماعية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية الخاصة بإجابات الإعلاميين عن العبارات الخاصة بمحور التأثيرات الإيجابية التي تولدها النصوص التشريعية فيما يتعلق بكفاءة وسائل الإعلام العراقية وفق ما يبين الجدول التالي

جدول (٤) النتائج الخاصة بالتساؤل الأول

العبارة	المتوسط	التقدير
تعرف الإعلاميين على حقوقهم القانونية	٢,٤٥	مرتفع
تحمي الإعلاميين من الادعاءات الكيدية	٢,٦١	مرتفع
تؤطر العمل الإعلامي قانونيا	٢,٦٦	مرتفع
تحمي حقوق الأفراد من الانتهاكات الإعلامية	٢,٦١	مرتفع
تحسن العلاقة بين الإعلام والمجتمع	٢,٣٦	مرتفع
مجال التأثيرات الإيجابية	٢,٥٨	مرتفع

يتبين من خلال الجدول أن تقديرات الإعلاميين العراقيين للأدوار الإيجابية التي تحققها وتضمنها النصوص التشريعية فيما يرتبط بعمل وسائل الإعلام العراقية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للتقديرات (٢.٥٨) وبدرجة تقدير مرتفعة.

كما يمثل تأطير العمل الإعلامي العراقي في إطار قانوني المجال الأكثر تقديرًا في إطار التأثيرات الإيجابية للنصوص التشريعية بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٦) ودرجة تقدير مرتفعة أيضا.

المعطيات المتعلقة بالتساؤل الثاني: كيف تؤثر النصوص التشريعية سلبا على التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية الخاصة بإجابات الإعلاميين عن العبارات الخاصة بمحور التأثيرات السلبية التي تولدها النصوص التشريعية فيما يتعلق بالتزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية وفق ما يبين الجدول التالي

جدول (٥) النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني

العبارة	المتوسط	التقدير
تحد من حرية عمل الإعلامي	٢,٤٥	مرتفع
تعيق طرح العديد من الموضوعات الاجتماعية	٢,٥٤	مرتفع
تضع الإعلامي تحت التساؤلات القانونية	٢,٥١	مرتفع
تحجب الكثير من البيانات الخاصة بالقضايا الاجتماعية عن الإعلامي	٢,٥٥	مرتفع
تعرض الإعلامي لمشكلات مع الجهات العامة	٢,٧١	مرتفع
مجال التأثيرات السلبية	٢,٦٢	مرتفع

يتبين من خلال الجدول أن تقديرات الإعلاميين العراقيين للأدوار الإيجابية التي تحققها وتضمنها النصوص التشريعية فيما يرتبط بمسؤولية وسائل الإعلام العراقية الاجتماعية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للتقديرات (٢.٥٨) وبدرجة تقدير مرتفعة.

كما يمثل تعرض الإعلامي لمشكلات قانونية مع الجهات العامة العراقية المجال الأكثر تقديرا في إطار التأثيرات السلبية للنصوص التشريعية بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧١) ودرجة تقدير مرتفعة أيضا.

المعطيات المتعلقة بالتساؤل الثالث: إلى أي درجة التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية وفق تقديرات الإعلاميين العراقيين؟

تم حساب المتوسطات الحسابية الخاصة بإجابات الإعلاميين عن العبارات الخاصة بمحور التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية وفق ما يبين الجدول التالي:

جدول (٦) النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث

العبارة	المتوسط	التقدير
تلتزم وسائل الإعلام بمسؤولياتها الاجتماعية بدرجة كبيرة	٢,٠١	متوسط
تلتزم بالمسؤوليات المتوافقة مع سياسات الوسيلة	٢,٥٦	مرتفعة
تلتزم بالمسؤوليات التي تحقق مصالح أفراد او جهات معينة	٢,٤١	مرتفعة

تلتزم بالمسؤوليات الاجتماعية التي تحسن صورتها العامة	٢,٧٨	مرتفعة
تلتزم بالمسؤوليات التي لا تعرضها المساءلة القانونية	٢,٦٢	مرتفعة
مجال التزام المسؤولية الاجتماعية	٢,٣٩	مرتفع

يتبين من خلال الجدول أن تقديرات الإعلاميين العراقيين فيما يرتبط بالتزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولية الاجتماعية متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للتقديرات (٢.٠١) وبدرجة تقدير متوسطة.

كما يمثل التزام وسائل الإعلام في العراق بالمسؤوليات الاجتماعية التي تحسن صورتها العامة المجال الأكثر تقديراً في إطار محور الالتزام الكلي بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧٨) ودرجة تقدير مرتفعة أيضا

المعطيات المتعلقة بالتساؤل الرابع: ما الصعوبات التشريعية التي تحد من إمكانية وسائل الإعلام العراقية في التزام مسؤولياتها الاجتماعية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية الخاصة بإجابات الإعلاميين عن العبارات الخاصة بمحور الصعوبات التشريعية التي تعيق التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية وفق ما يبين الجدول التالي:

جدول (٧) النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع

العبارة	المتوسط	التقدير
عدم وضوح النص القانوني	٢,٨٢	مرتفع
وجود اكثر من نص قانوني للممارسة ذاتها	٢,٧٦	مرتفع
غياب التطوير المستمر للقوانين	٢,٧٩	مرتفع
ضعف الثقافة القانونية للإعلاميين	٢,٨٨	مرتفع
تفسير القوانين وفق المصالح الذاتية	٢,٨١	مرتفع
مجال الصعوبات التشريعية	٢,٨١	مرتفع

يتبين من خلال الجدول أن تقديرات الإعلاميين العراقيين فيما يرتبط بالمعيقات التي تعرقل التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولية اجتماعية مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للتقديرات (٢.٨١) وبدرجة تقدير مرتفعة.

كما يمثل ضعف الثقافة القانونية لدى الإعلاميين العراقيين الصعوبة التشريعية الأكثر تقديرا من قبلهم بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٨) ودرجة تقدير مرتفعة أيضا

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تترك النصوص التشريعية تأثيرات إيجابية على عمل المؤسسات الإعلامية العراقية وفق تقديرات الإعلاميين العراقيين.
- إن تأطير العمل الإعلامي بإطار قانوني يمثل الدور الإيجابي للنصوص التشريعية الناظمة لعمل الإعلام الأكثر تقديرا من قبل الإعلاميين العراقيين
- يقدر الإعلاميون العراقيون وجود تأثيرات سلبية مرتفعة يولدها النصوص التشريعية في القانون العراقي على التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية.
- تمثل المشكلات القانونية التي تحصل بين الإعلاميين والجهات الحكومية العراقية أكثر التبعات السلبية لتأثير النصوص التشريعية على مسؤولية وسائل الإعلام العراقية الاجتماعية.
- يقدر الإعلاميون العراقيون أن مستوى التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع العراقي متوسطة.
- إن التزام وسائل الإعلام بالمسؤوليات الاجتماعية التي تحسن صورتها العامة هو أكثر الممارسات المعتمدة على هذا الصعيد.
- يقدر الإعلاميون العراقيون بدرجة مرتفعة وجود صعوبات تشريعية تحدٍ من التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية
- إن عدم وجود ثقافة قانونية مناسبة لدى الإعلاميين يشكل العائق الأول الذي يحد من التزام وسائل الإعلام العراقية بمسؤولياتها الاجتماعية.

الاستنتاجات:.

توصلنا من خلال الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية

- يوجد علاقة ارتباطية بين جودة النصوص التشريعية وكفايتها وبين قدرة وسائل الإعلام على أداء مسؤولياتها تجاه المجتمع، كون العوائق التشريعية من الممكن أن تحد من قدرة وسائل الإعلام وإمكانية الإعلاميين في التحرك وتغطية الموضوعات التي تمس المواطن خشية الوقوع تحت المسائلة.

- إن طبيعة العمل الإعلامي تعرض الإعلاميين لإشكاليات قانونية من خلال وجود نصوص تشريعية غير واضحة أو تقبل أكثر من تأويل، الأمر الذي يوقع الإعلامي في خطر مخالفة القوانين سواء بشكل مقصود أو نتيجة التفسيرات المتعددة.
- تميل وسائل الإعلام إلى أداء مهمتها بصورة تحسن سمعة الوسيلة الإعلامية ومكانتها لدى الجمهور وهو ما يصب في صالح الترويج وانتشار الوسيلة وجماهيريتها.
- يرتبط خطر الوقوع تحت المسؤولية القانونية خلال عمل الإعلامي بجهل بعض الإعلاميين للقوانين والأنظمة النافذة، وهو ما يتطلب إدراج مواد تتعلق بالتشريعات القانونية الناظمة لعمل الإعلام في المقررات الجامعية الخاصة بإعداد الصحفيين.

المراجع

Bibliography

Kevora, S. (2018). *Difficulties in the journalistic work in the third world countries.* Brussels: the Freedom Center.

إبراهيم دراجي. (٢٠١٦). محاضرات في القانون العام، محاضرات موجهة لطلبة ماجستير القانون العام،. دمشق، سورية: كلية الحقوق، جامعة دمشق.

أحمد زكي بدوي. (٢٠٠٩). *معجم العلوم الاجتماعية.* القاهرة: المركز القومي للترجمة.

بافليك, ج. ف., أبو السعد, ع &., خماش, ح. ع .(2021) .قول الحقيقة للسلطة: مبادئ أساسية لتطوير تعليم الصحافة دوليًا .*الباحث الإعلامي*, *13*(54), 7-26. doi:https://doi.org/10.33282/abaa.v13i54.848

جوني, ع .(2013) .*مدخل إلى* الإعلام *النظريات والأسس*) .ط١ (.Ed ,عمان، الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر.

خضير عباس ضاري الموسوي، و حمدان خضر السالم. (٢٠١٦). مستويات مصداقية الصحافة في إطار النموذج البنائي للمصداقية (وهو بحث مستل). *الباحث الإعلامي*، *٨*(٣١)، ١٦٥-١٩٦. doi:https://doi.org/10.33282/abaa.v8i31.173

رامي محمد. (٢٠٢٠). *مدخل إلى القانون العام.* عمان، الأردن: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.

رشيد حسين الشمري. (٢٠١٥). التشريعات القانونية وحرية التعبير مقاربة تاريخية. *الباحث الإعلامي، ٧*(٢٨)، ٧٦-٨٨. doi:https://doi.org/10.33282/abaa.v7i28.199

سوسن العاطي. (٢٠٢٢). دور القانون الجزائري في حماية الممارسات الصحفية. الجزائر: ر م غ، جامعة محمد بوضياف، كلية الإعلام.

سيد أحمد عثمان. (٢٠١٠). *التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

طارق حرب. (٢٠١١). *الإعلام العراقي في التشريع ومجلس الطعن والأحكام القضائية*. لندن: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.

طلال عبد حسين البدراني، و إسراء يونس المولى. (٢٠٢١). جريمة الاعتداء على الحق في الصورة بواسطة الالتقاط أو التسجيل أو النقل للصورة. مج١٠، ع٣٧ . مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.

عبد الرزاق محمدالدليمي. (٢٠١٢). *وسائل الإعلام والاتصال*. عمان، الأردن: منشورات دار المسيرة.

فاطمة خيبراني. (٢٠١٨). *الإعلام المصري وفق مدخل المسؤولية الاجتماعية*. مصر: مجلة أبحاث جامعة المنصورة.

قيس محمود صالح حمودي، و عبد الكريم علي جبر الدبيسي. (٢٠٢١). اتجاهات الصحافة الإلكترونية العراقية إزاء حراك الشباب في العراق: دراسة تحليلية من ٢٠١٩/١٠/١ إلى ٢٠٢٠/٥/٦م. عمان: رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

ليث بدر يوسف، و زهراء حسين الحداد. (٢٠١٧). *المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الإلكترونية*. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

محمد منير حجاب. (٢٠٠٨). *وسائل الاتصال*. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

ميثم حنظل شريف. (١٩٩٩). التنظيم الدستوري والقانوني لحرية الصحافة في العراق: دراسة مقارنة في المطبوع الدوري. رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد.

نادية كامل التيه. (٢٠١٣). المسؤولية الاجتماعية ووجهة الضبط: دراسة على عينة من التلميذات في مرحلة التعليم المتوسط. كلية التربية، قسم علم النفس، جامعة الملك سعود.

نصيف جاسم العزاوي. (٢٠١٩). *المسؤولية القانونية للصحفي العراقي، .* العراق: مجلة آداب الفراهيدي.

نوري حمه سعيد الهموندي. (٢٠١٩). ضرورة المعالجة القانونية لعبارات مبهمة في بعض القوانين العراقية: دراسة تحليلية مقارنة. مج٣، ع١ . المجلة العلمية لجامعة جيهان بالسليمانية.

هجيج, ح. ع & .,الحسيني, ف. ج .(2018) .حرية الإرادة وأثرها في المسؤولية الجزائية .مج ١٠، ع ٤ .العراق: مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل.

وجدي حسن صبحي. (٢٠١٦). *نظريات الإعلام.* الكويت: دار الأمجاد للطباعة والنشر.

وصفي هاشم عبد الكريم الشرع. (٢٠١٣). المسؤولية الجزائية عن العمل الصحفي، . العراق: كلية القانون، جامعة ذي قار.

ياس خضير البياتى. (٢٠١٧). المسؤولية الاجتماعية والمهنية لوسائل الإعلام العربية في تحصين الشباب من التطرف والعنف: العراق أنموذجاً. المؤتمر الإعلامي الدولي: الإعلام بين خطاب الكراهية والأمن الفكري، الزرقاء. الأردن: جامعة الزرقاء – كلية الصحافة والإعلام.

الاستبيان

المعلومات الشخصية

الجنس:

ذكر:..... أنثى.....

العمر:

أقل من ٢٥ سنة.....

من ٢٥ إلى ٣٠ سنة.....

أكثر من ٣٠ سنة.....

الخبرة:

أقل من سنة.....

من سنة إلى خمس سنوات.....

من ٥-١٠ سنوات.....

أكثر من ١٠ سنوات.....

م	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
١	إن النصوص التشريعية:			
٢	تعرف الإعلاميين على حقوقهم القانونية			
٣	تحمي الإعلاميين من الادعاءات الكيدية			
٤	تؤطر العمل الإعلامي قانونيا			
٥	تحمي حقوق الأفراد من الانتهاكات الإعلامية			
٦	تحسن العلاقة بين لإعلام والمجتمع			
٧	تحد من حرية عمل الإعلامي			
٨	تعيق طرح العديد من الموضوعات الاجتماعية			
٩	تضع الإعلامي تحت التساؤلات القانونية			
١٠	تحجب الكثير من البيانات الخاصة بالقضايا الاجتماعية عن الإعلامي			
١١	تعرض الإعلامي لمشكلات مع الجهات العامة			
١٢	إن وسائل الإعلام العراقية:			
١٣	تلتزم وسائل الإعلام بمسؤولياتها الاجتماعية بدرجة كبيرة			
١٤	تلتزم بالمسؤوليات المتوافقة مع سياسات الوسيلة			
١٥	تلتزم بالمسؤوليات التي تحقق مصالح أفراد او جهات معينة			
١٦	تلتزم بالمسؤوليات الاجتماعية التي تحسن صورتها العامة			
١٧	تلتزم بالمسؤوليات التي لا تعرضها المساءلة القانونية			
١٨	عدم وضوح النص القانوني			
١٩	وجود أكثر من نص قانوني للممارسة ذاتها			
٢٠	غياب التطوير المستمر للقوانين			
٢١	ضعف الثقافة القانونية للإعلاميين			
٢٢	تفسير القوانين وفق المصالح الذاتية			